

|                     |                                                                                   |
|---------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| <b>Publication</b>  | Al Shorouq                                                                        |
| <b>Date</b>         | December 15, 2016                                                                 |
| <b>Circulation</b>  | 280,000                                                                           |
| <b>Country</b>      | Egypt                                                                             |
| <b>Article Type</b> | Government News                                                                   |
| <b>Headline</b>     | State Lawsuits Authority rejects pharma firms' challenge to drug pricing decision |
| <b>Page</b>         | Front Page                                                                        |
| <b>Reporter</b>     | Mohamed Napolione                                                                 |

# «مفوضى الإدارية العليا» توصى برفض طعن شركات الأدوية على تسعير الدواء

## التقرير: وزارة الصحة قامت بما ألزمها به القانون من إجراءات دون تقصير أو انحراف بالسلطة

ويعرض الشركات إلى الخسارة والإفلاس والخروج من سوق العمل، بما يهدد بتشريد العمال وضياع رؤوس الأموال.  
وفى فبراير ٢٠١٢ أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها برفض الدعوى، وتأييد قرار وزير الصحة المشار إليه، مؤكدة أنه صدر تحقيقا للمصلحة العامة ومتفقا وأحكام القانون.

وقال تقرير هيئة المفوضين إن وزارة الصحة فى سبيل إصدار القرار المشار إليه، قامت بما ألزمها به القانون من إجراءات دون تقصير منها أو انحراف بالسلطة المقررة لها، ومن ثم صدر قرارها متفقا وصحيح حكم القانون، دون أن يقلل من ذلك ما ذكره الطاعنون من مخالفة ذلك القرار للمادة ١٠ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والتي لا تجيز لأى جهة إدارية التدخل فى تسعير منتجات الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام هذا القانون أو تحديد ربحها.



أحمد عماد

كتب: محمد نابليون:

أوصت هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الإدارية العليا، أمس، برفض الطعن المقام من ٤ شركات أدوية، وإصدار حكم نهائى بتأييد قرار وزير الصحة رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢ بشأن تسعير المستحضرات الصيدلانية البشرية.

كان المديرون المسئولون عن شركات «ثيتا للصناعات الدوائية، وميدل إيست للصناعات الدوائية، وفارما كون للأدوية، وبيتا فارما» أقاموا فى أغسطس ٢٠١٢ دعوى قضائية لإلغاء القرار المشار إليه أمام محكمة القضاء الإدارى، مؤكدين أنه صدر بالمخالفة لأحكام قانون تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية، كما يتضمن إساءة لاستخدام السلطة بتحقيق إثراء للصيدالة على حساب الشركات المنتجة للأدوية بدون وجه حق، ويخل بالضمانات القانونية المقررة لشركات الأدوية ويعرض أصحابها للجزاءات الجنائية دون مقتضى. وأضافت الدعوى أن تنفيذ القرار يؤدى إلى اضطراب فى تجارة الأدوية